

# **أزمة المديونية و لجوء الجزائر إلى صندوق النقد الدولي**

الأستاذ: مخلوفي عبد السلام  
أستاذ مساعد بالمركز الجامعي بشار  
البريد الإلكتروني: ma\_abdessalem@yahoo.fr

## **: مقدمة :**

ظهرت مشكلة المديونية الخارجية لكثير من البلدان المختلفة المدينة - و من بينها الجزائر - في السنوات الأخيرة ، كأحد أبرز المشاكل التي أصبحت تواجه حاضر و مستقبل التنمية الاقتصادية في هذه البلدان ، بل أصبحت بالنسبة لبعضها أزمة حقيقة تهدد استقرارها الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي بشكل مباشر ، و هو ما يتطلب البحث عن حلول عاجلة لهذه المشكلة.

إن ما يعبر فعلا عن أن بعض البلدان المختلفة المدينة من بينها الجزائر، و قد أصبحت تعيش أزمة مديونية حقيقة هو أن خدمات ديونها أصبحت تلتهم نسبة كبيرة في حصيلة صادراتها من السلع و الخدمات و أن المتبقى منها لا يكفي لتمويل وارداتها من السلع و الخدمات الضرورية، هذا إلى جانب أن القروض التي تحصل عليها يستخدم معظمها في تسديد جزء من إعادة جولة ديونها الخارجية ، الأمر الذي جعلها تدور في حلقة مفرغة يمكن تسميتها بالحلقة المفرغة للدين الخارجي .

تشير البيانات الواردة في التقرير السنوي لصندوق الدولى لعام 1994 إلى المديونية الخارجية للدول المختلفة فقد تجاوزت 1680 مليار \$ ، أما خدمات هذه المديونية فقد تجاوزت 300 مليار \$ و هو ما يعبر عن الخلل القائم في العلاقات النقدية و المالية الدولية ، إذ أصبحت هذه الديون الأداة الأكثر قدرة على استنزاف الموارد المالية للبلدان المختلفة في الوقت الذي هي في أمس الحاجة لذاك الموارد ل القيام بعملية التنمية الاقتصادية ، و تجاوز مرحلة التخلف التي تعيشها.

## **الفصل الأول : أزمة المديونية :**

### **I مفهوم المديونية :**

هو اقتراض الدولة من المصارف التجارية بقصد إنشاء المشاريع المنتجة و الصناعات التي تساهم في إيماء الدولة و الزيادة في دخلها الوطني و إنتاجها الزراعي و الصناعي و من المؤشرات التي تستعمل عادة لمعرفة عبء الدين العام هو نسبة هذا الدين إلى إجمالي الناتج الوطني .

إن القروض الخارجية ينبغي توظيفها في المشاريع الإنتاجية و في تكوين رؤوس الأموال لتساهم مساهمة فعالة في زيادة الدخل الوطني .

### **II – نشأة المديونية في الجزائر 1986 (سقوط أسعار البترول)**

لم تقو سياسة الرخاء و العيش المرفه المنادي بها في مطلع عشرينة الثمانينيات أن تثبت و تصمد أمام انخفاض سعر البترول إبتداء من شهر مارس 1983 و ذلك أن الإيرادات انخفضت من 13 مليار \$ سنة 1985 إلى 7 مليارات سنة 1986 وقد اقتصر رد الفعل الذي أثارته أزمة المدفوعات التي تزداد عملا على فرض سياسة تقشف تقوم على تقليص الواردات مع ما يترب عليه من نتائج و خيمة على سير الجهاز الإنتاجي و تعطية احتياجات السكان.

#### المديونية الخارجية للجزائر و خدماتها خلال الفترة 67-94

البيان السنوات	مبلغ الديوان	البيان السنوات	خدمات الديوان	مبلغ الديوان	البيان السنوات
1967	1.4	1985	-	19.6	5.119
1972	2.3	1986	0.189	19.3	4.12
1973	2.9	1987	0.300	22.88	4.91
1975	5.8	1988	0.863	25.141	6.44
1977	10.01	1989	1.421	25.325	7.91
1979	17.4	1990	3.207	26.123	8.89
1980	18.6	1991	4.21	1.766	9.58
1981	17.6	1992	4.09	26.5	9.26
1982	19.3	1993	4.842	26.3	9.34
1983	17.4	1994	5.806	27.1	9.5
1984	17		5.205		

و لقد كان لتزايد المديونية الخارجية و خدماتها ، أعباء ثقيلة على الاقتصاد الجزائري ، هذه الأعباء يمكن التعرف عليها من خلال استعراضنا للمؤشرات التالية:

#### 1- نسبة خدمة الدين إلى إجمالي الصادرات

تشير البيانات عن الجزائر إلى تفاقم المديونية الخارجية فقد انعكس في صورة ارتفاع معدلات خدمة ديونها الخارجية إلى إجمالي الصادرات ، حيث اتجه هذا المعدل إلى التسارع بشكل خطير ، حيث قفز من 9.4% عام 1975 ثم إلى 51.6% عام 1986 ثم إلى 75.25% عام 1989، ليصل إلى 92% عام 1994 . و يعني ارتفاع هذا المعدل أن خدمة الديون الخارجية قد التهمت جزءا كبيرا من حصيلة الصادرات ، و أن المتبقى منها لا يكفي لتمويل الواردات من السلع و الخدمات التي يحتاجها الاقتصاد الوطني ، و هو ما دفع الجزائر إلى قبول إعادة جدولة ديونها من أجل الحصول على قروض جديدة لحفظ على قدرتها الاسترادية و التغلب على مشكل السيولة الدولية ، و الملاحظ أن هذا المعدل قد تجاوز نسبة 30% التي ينصح الخبراء بعدم تجاوزها حتى لا يصل البلد المدين إلى مرحلة الخطر.

#### 2 - نسبة مدفوعات خدمة الدين إلى الناتج الوطني الخام

لقد ازدادت هذه النسبة من 3% عام 1975 إلى 9.7% عام 1982 لتصل إلى 18.7% عام 1993.

إن هذه النسبة المقطعة من الناتج الوطني الخام ، و التي تذهب على شكل خدمات (أقساط + فوائد) على الديون، إنما تمثل إحدى القنوات التي يتم عبرها استنزاف الموارد المالية للبلد المدين، و هو ما يؤدي إلى إضعاف قدرة الاقتصاد على الاستثمار و الأدخار و الإنتاج و التشغيل .

#### 1- نسبة الدين الخارجي إلى إجمالي الصادرات

تشير البيانات المتاحة إلى أن هذه النسب قد بلغت مستوى حرجا، حيث بلغت 92.2% عام 1975 و 97% عام 1982 و 284% عام 1988 و 275% عام 1992.

#### 2- نسبة الدين الخارجي إلى الناتج الوطني الخام

لقد شهدت هذه النسبة تزايدا ملحوظا ، حيث بلغت 29% عام 1975 و 31.7% عام 1982 و 45.6% عام 1988 و 73% عام 1991 و 75.3% عام 1992 ، إن ارتفاع هذه النسبة إنما يدل على أن الجزائر قد تزايد اعتمادها على التمويل الخارجي في تنفيذ مشروعات التنمية و في علاج بعض المشاكل الاقتصادية التي تواجهها ، مثل تمويل الواردات من السلع الغذائية و قطع الغيار و المواد الوسيطة و غيرها.

#### 3- نسبة الاحتياطات الدولية إلى إجمالي الدين الخارجي

تشير المعطيات المتاحة عن الجزائر إلى أن هذه النسبة قد بلغت 24.3% عام 1978 و 35.7% عام 1982 و 12.1% عام 1989 و 10.4% عام 1992، و هو ما يعني أن قدرة الجزائر على تسديد ديونها الخارجية قد تدهورت باستمرار في السنوات الأخيرة.

### III أسباب أزمة المديونية الخارجية للجزائر :

هناك أسباب عديدة ساهمت في بروز أزمة المديونية الخارجية للجزائر منها أسباب داخلية و أخرى خارجية .

#### 1- الأسباب الداخلية :

1 - ضخامة الجهود الاستثمارية التي قامت بها الجزائر : و يتجلى ذلك في الخطط التنموية التي قامت بها الجزائر خاصة خلال فترة السبعينات و نموذج التصنيع الجزائري المعتمد آنذاك، و ما تطلبه كل ذلك من استثمارات ضخمة فاقت إمكانيات التمويل المحلية حيث وصل معدل الاستثمار إلى 52,5% من إجمالي الناتج المحلي الخام لعام 1979، و هو يعتبر من بين المعدلات المرتفعة التي تحقق في عدد محدود من دول العالم .

إن ظاهرة اللجوء إلى القروض الخارجية قد بدأت تأخذ أهمية خاصة منذ بداية انطلاق المخططات التنموية و أصبحت بمثابة مؤشر هام في السياسة التنموية للجزائر. حيث اعتقد راسمو السياسة الاقتصادية خلال عشرية السبعينات - بصورة خاصة - أنه لا يمكن تجاوز مرحلة التخلف التي يعيشها الاقتصاد الجزائري إلا من خلال رصد الاستثمارات الضخمة، و تبني نموذج رائد للصناعة (نموذج الصناعات المصنعة) لذلك فقد أولوا أهمية قصوى لمعدلات الاستثمار دون أن يولوا أيه أهمية للنتائج التي تتخوض عن عمليات الاستثمار سوءا كانت مباشرة : كنمو الدخل الوطني و زيادة الأدخار و الصادرات ... أو غير مباشرة متمثلة فيما تحدثه من ارتباطات بين قطاعات و فروع الاقتصاد الوطني، كما أن الجهاز الإنتاجي

المقام يعتبر جهازاً تابعاً للخارج، فعملية تشغيله تتوقف إلى حد كبير على الواردات من السلع الأولية والسلع الوسيطية، وقطاع الغيار اللازم للصيانة.

**1 - 2 عدم التمكن من التحكم في سياسة الاقتراض الخارجي :** يعتبر هذا العامل من بين العوامل الأساسية التي ساهمت في بروز أزمة المديونية الجزائرية الخارجية فعلى الرغم من القيود التي حددتها الإصلاح المالي سنة 1970 و المتعلقة بعملية الاقتراض الخارجي ، و المتمثلة في الحصول على موافقة وزارة المالية وأن لا تتجاوز نسبة التمويل الخارجي 30% المحددة له ظل الاتصال المباشر وغير المنمق للمؤسسات الوطنية بالسوق المالية الدولية ، و هو ما أدى إلى تفكك السياسة المالية الخارجية للجزائر .

**1- 3 النمو الديمغرافي المرتفع :** يعتبر النمو الديمغرافي في الجزائر الذي وصل إلى 32% سنوياً من بين الأسباب الداخلية التي ساهمت بصورة مباشرة في تزايد حجم المديونية الخارجية حيث تسبب هذا العامل في حاجة إلى زيادة الغذاء والسكن وغيرها . تلك الحاجات التي عز الاقتصاد الجزائري عن تلبيتها بالاعتماد على موارده الداخلية. و هو ما دفع بالجزائر إلى طلب المزيد من القروض الخارجية لتغطية هذا العجز .

فعلى سبيل المثال : أصبحت الجزائر بسبب هذا العامل من ناحية و بسبب فشل السياسات الزراعية من ناحية أخرى تعاني من فجوة غذائية يصعب سدها بالإمكانات المتاحة للاقتصاد الجزائري.

فالبيانات تشير إلى أن قيمة الواردات من الأغذية قد ازدادت من 326.0 مليون \$ عام 1973 إلى 2 مليار \$ عام 1980 . ثم إلى 3.1 مليار \$ عام 1991.

**1. 4 ضعف نتائج الاستثمار الوطني :** يمكن القول أن نتائج الاستثمار التي تحققت لحد الآن في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني التي انسابت إليها القروض الخارجية، كانت في مجملها نتائج ضعيفة وغير مشجعة ، إذ لم تساهم تلك الاستثمارات في معدلات رفع النمو الاقتصادي و زيادة القدرة الذاتية للاقتصاد الوطني على الإنتاج و التصدير و الجدول التالي يعطينا صورة واضحة عن ضعف تلك النتائج المحققة .

جدول تجاه معدلات النمو المحققة في الاقتصاد الوطني للفترة 89 - 92

السنوات	البيان	الناتج الداخلي الخام (PIB)	الناتج الداخلي الخام بدون المحروقات و الفلاحة	الصناعة	الفلاحة	المحروقات	الصادرات من السلع و الخدمات
1992	1991	1989					
%2.9	%0.2	-%3.1					
%2.3	-%6.1						
%0.6	-%2.9	-%3.7					
%4.8	-%23.0	-%12.5					
%2.6	-%1.4						
%2.7	-%1.0	+%6.9					

**2 - تدهور معدل التبادل التجاري :** يعتبر تدهور معدل التبادل التجاري من بين العوامل الرئيسية الخارجية التي ساهمت بدرجة كبيرة في تزايد مديونية الدول المختلفة و من بينها الجزائر فانخفاض صادرات البلدان المختلفة و انحسارها في النفط و المواد الأولية خصوصا و ارتفاع أسعار وارداتها من السلع الرأسمالية و المنتجات الصناعية جعل التبادل في غير صالحها . و قد شهد هذا المعدل تدهورا في معظم الفترات و الجدول الآتي يعطينا فكرة عن ذلك :

جدول معدلات التبادل

السنة	1973	1974	1975	1976	1977
معدل التبادل	43.8	100	72.8	78	74.9

يتبيّن لنا من خلال الجدول أن الفترة ما بين 1973 - 1977 قد كانت في غير صالح الجزائر الأمر الذي جعلها تتحمل خسائر كبيرة ، فالدراسات تشير إلى أن الخسائر التي عرفتها الجزائر نتيجة لتدور معدلات التبادل خلال هذه الفترة قد بلغت حوالي 8 مليارات \$.

**2 - تقلبات أسعار الصرف :** لقد كانت للتلقيبات الحاصلة في أسعار صرف الدولار أثراً كبيراً على تزايد المديونية الخارجية للجزائر ذلك أن الصادرات النفطية التي تعتبر المصدر الرئيسي للعملات الأجنبية التي تم تقييمها بالدولار لكن عملية تحصيلها تتم في الغالب بعملات صعبة أخرى غير الدولار كالفرنك الفرنسي ، و المارك الألماني ... و على ذلك فإن أي انخفاض يطرأ على سعر صرف الدولار سوف ينعكس سلبياً على حصيلة الصادرات مما يجعلها غير كافية لتمويل عملية التنمية، الأمر الذي يدفع البلد طالب المزيد من القروض الأجنبية لسد النقص الحاصل في تلك الحصيلة من الصادرات.

**2-3 الشروط الصعبة المفروضة على القروض الممنوحة :** تعتبر الشروط الصعبة التي تفرضها البنوك و المؤسسات المالية على القروض التي تمنحها من بين العوامل الخارجية الهامة التي زادت من أعباء المديونية الخارجية للبلدان المدينة و من بينها الجزائر . و تتمثل هذه الشروط في :

- ارتفاع معدل الفائدة - انخفاض مدة استحقاق القروض الممنوحة .

أ- ارتفاع معدل الفائدة : شهدت المعدلات المفروضة على القروض الممنوحة ارتفاعاً كبيراً و ذلك منذ عام 1982 الأمر الذي ترتب عنه زيادة المديونية الجزائرية خاصة بالنسبة للقروض ذات معدلات الفائدة المتغيرة التي بلغت نسبتها 30% في عام 1985.

ب - مدة استحقاق القروض الممنوحة : لقد تميزت القروض التي عقدتها الجزائر بقصر آجالها و بالنظر إلى هيكل الدين الخارجي للجزائر يتبين لنا أن القروض القصيرة الأجل تمثل نسبة لا بأس بها من إجمالي القروض ، إذ فضلت الجزائر في السنوات الأخيرة التعاقد على مثل هذا القروض الأمر الذي أدى إلى خلق صعوبات في تسديد خدماتها نظرا لارتفاع أسعار الفائدة و قصر مدتها و هو ما حمل الاقتصاد الجزائري أعباء مديونية ثقيلة.

لقد كان لأزمة المديونية الخارجية أثارا سلبية في كثير من النواحي الاقتصادية والاجتماعية نذكر أهمها فيما يلي :

#### 4- الآثار على القدرة الذاتية للاستيراد:

لقد تأثرت القدرة الذاتية للاستيراد بفعل أزمة المديونية الخارجية، حيث شهدت تدهورا قويا في السنوات الأخيرة ، و الجدول التالي يبين ذلك:

القدرة الذاتية للاستيراد في عام 1980، 1986، 1991

السنة	البيان	حصيلة الصادرات (1)	مدفوعات خدمة الديون (2)	المتبقي من حصيلة الصادرات (3)	قيمة الواردات (4)	القدرة الذاتية للاستيراد (5)	القدرة الذاتية المقترضة للاستيراد (5)
1972	1.622	0.189	1.433	1.784	%80	%20	
1980	14.906	3.710	11.196	14.71	%76	%24	
1986	10.019	5.155	4.864	11.830	%41	%59	
1991	12.21	7.81	4.40	10.50	%42	%58	

يتبيّن لنا من خلال الجدول أن مدفوعات خدمات الديون قد تسبّبت في إضعاف القدرة الذاتية للإستيراد و زيادة القدرة المقترضة للاستيراد. حيث شهدت هذه الأخيرة ارتفاعا ملحوظا من 20 % عام 1972 إلى 42 % عام 1991 و في المقابل تدهورت القدرة الذاتية للاستيراد من 80 % عام 1972 إلى 42 % عام 1931.

#### 5- الآثار على الإنتاج و الناتج الداخلي الخام ( P.I.B )

لقد كان لتزايد أعباء المديونية الجزائرية أثرا سلبيا على الإنتاج و الناتج الداخلي الخام بسبب أن جهاز الإنتاج يحتاج إلى تموين مستمر من العالم الخارجي على شكل مواد أولية و مواد وسيطية بالإضافة إلى الآلات و المعدات و قطع الغيار اللازمة لصيانة هذا الجهاز من أجل ضمان استمرارية عملية الإنتاج. لكن تحت ضغط أعباء المديونية الخارجية فقد اضطررت الجزائر إلى الضغط على وارداتها من تلك المواد و السلع الوسيطية و قطع الغيار، و ما شابه ذلك . فالبيانات المتاحة تشير إلى أن الواردات من سلع التجهيز قد سجلت تراجعا كبيرا حيث بلغت 32.7 % عام 1991 و 4.4 % فقط سنة 1992 أما بالنسبة للسلع الوسيطية فقد سجلت هي الأخرى تراجعا ملحوظا حيث بلغت 7.2 % عام 1990 و 10.5 % عام 1991 و هو ما تسبّب في تدهور مستويات الإنتاج في كثير من المؤسسات الاقتصادية الوطنية الأمر الذي حملها خسائر كبيرة و أصبح الكثير منها مهددا بالتوقف عن الإنتاج، و كانت المحصلة النهائية لكل هذا هي تراجع كبير في معدلات نمو الناتج الداخلي الخام ، إذ بلغ هذا المعدل 1.3 % عام 1990 و 0.2 % عام 1992.

#### 3- الآثار على الأدخار و الاستثمار و التشغيل :

لقد كان لأزمة المديونية الخارجية للجزائر أثرا سلبيا على الاستثمار و التشغيل ، فالمبالغ التي تدفعها الجزائر على شكل أقساط و فوائد لدائنيها أصبحت تلتهم جزءا كبيرا من حصيلة الصادرات من

العملات الصعبة بلغت نسبة 75% من هذه الأقساط و الفوائد التي تدفعها الجزائر كل سنة ، إنها تمثل إنفاصا من الموارد المحلية المتاحة التي يمكن أن توجه إلى زيادة المدخرات ، و من ثم زيادة في معدلات الاستثمار و التشغيل ، فتحت ضغوط المديونية انتهت الجزائر سياسة انكماشية كان من نتائجها تراجع معدلات الاستثمار بـ 5.7% عام 1990م و بـ 15% عام 1991 و هو ما انعكس بدوره على تزايد معدلات البطالة .

#### 4- الآثار على الاحتياطات الدولية للجزائر :

أن تفاقم أعباء خدمات المديونية الخارجية قد دفع الجزائر عدة مرات إلى استخدام احتياطات الذهب و العملات الصعبة لتسديد جانب من ديونها ، تلك الاحتياطات التي تعتبر بمثابة جهاز أمان يمكن للدولة اللجوء إليه لسد العجز في ميزان مدفوّعاتها ، حتى لا تضطر إلى تخفيض سعر صرف عملتها في كل مرة ، أو لتعديل سياستها المالية، أو الاقتراض بشروط تكون صعبة للغاية ، و الإذعان لتوصيات صندوق النقد الدولي .

#### 5- الأثر على مستويات المعيشة :

تعتمد الجزائر بصورة كبيرة على العالم الخارجي في سد احتياجات المواطنين من المواد الغذائية و هو ما يشكل أحد الأسباب التي أدت إلى المديونية ، إلا أنه من جهة أخرى فقد كان لتزايد أعباء المديونية الخارجية تأثيراً واضحاً على مستويات معيشة السكان حيث لجأت الجزائر - تحت ضغوطات الأزمة - إلى الضغط على الواردات من السلع الاستهلاكية الغذائية ، بحيث سجلت انخفاضاً بلغ 29.4% عام 1990 كما اضطرت إلى الإذعان لبعض مطالب صندوق النقد الدولي ، فقامت بإلغاء و تخفيض الدعم على كثير من السلع الغذائية ، و ذلك من خلال زيادة أسعارها ، هذا دون أن ننسى الآثار التي أحدثها تخفيض قيمة الدينار الجزائري على مستوى أسعار ضروريات الحياة. و ما نجم عن ذلك من تدهور كبير في مستوى معيشة السكان خاصة أصحاب الدخول الضعيفة التي تشكل أغلبية السكان و ذلك على الرغم من الزيادات الوهمية في الأجور و المرتبات، حيث كانت معدلات التضخم تفوق بكثير معدلات الزيادة في الدخول النقدية .

#### **الفصل الثاني: محاولات الإصلاح الذاتي و فشلها**

انتهى الأمر بالجزائر عقب محاولة تصحيح ذاتي قامت بها بين 1986م و 1989م، إلى الاقتراب من المؤسسات المالية الدولية ، و تبين من الصرامة التي اقتضتها نتائج هذا التقارب ، خاصة من حيث الأجور ، إن الاتفاقيات مع هذه المؤسسات المالية كانت عسيرة ، يصعب تسييرها نظراً للمناخ الاجتماعي و السياسي الذي ساد الجزائر في نهاية 1991م، و على الرغم من الصعوبات الواضحة التي كانت تواجه الجزائر في سعيها إلى استعادة نوع من القدرة على الوفاء قابلت السلطات العمومية بديل إعادة الجدولة بالرفض القاطع ، ذلك أن إعادة الجدولة عبارة عن الاعتراف بالفشل ، بل و بإفلات السياسة الاقتصادية و الاجتماعية المتبعة و هكذا بذلك كل الجهود المتاحة لتجنب الوقوع تحت طائلته.

و على الصعيد الاستراتيجي، تم تفضيل القيام بمسعى تدريجي يسمح بالاستمرار في تطبيق الإصلاحات على مراحل و خطوات مع الاحتفاظ بحق التوقف في حالة ما إذا أظهر المجتمع متاعب في استيعاب طريقة

المعالجة، و على العكس من هذا النهج يمكن أن تزيد إعادة الجدولة الوضع تقافما بفعل ما سيفرضه من تسريع وتيرة الإصلاحات، و كان رفض إعادة الجدولة يستند إلى العناصر الاستراتيجية الآتية :

- ليست الجزائر بلدا مثلا بالديون، فهي تعاني مشكلة نقدية، و بالتالي فإن أزمة المديونية أزمة ظرفية لا هيكلية ، و هذه هي الأطروحة الرسمية التي وافق عليها صندوق النقد الدولي خلال الاتفاقين على تحقيق الاستقرار (1986 - 1989)، لذلك كان من غير الضروري طلب التخفيض بواسطة إعادة جدولة يعسر على الجزائر احتمال شرطها .

- المراهنة على استغلال أفضل للمحروقات ، فالقانون رقم 21/91 في 04 ديسمبر 1991 يعدل التسريع في هذا المجال فيسمح للشركات الأجنبية باقتناص مصالح لها في الجزائر ، شريطة أن تحفظ سوناطراك بنسبة 51 % على الأقل من تلك المصالح ، و كان يفضل اللجوء إلى الشركات الأجنبية لرفع الإنتاج لاسيما بفضل الإسهام بتكنولوجيات جديدة و دخول الشركات الأجنبية ميدان المشاركة ، و كان المبلغ المرتفع من حقوق الدخول يقدر بما يتراوح بين 04 و 05 مليارات \$ .

- تقاضي تعرض الاقتصاد و المجتمع لصدمات عنيفة ، يمكن أن نلاحظ مثلا أن السلطات العمومية قابلت صندوق النقد الدولي بالرفض في مطلع 1993 فيما يخص موافقة تصحيح قيمة الدينار " فقد عاش الجميع عملا و مستخدمن عملية تخفيض قيمة الدينار سنة 1991 كحادث مؤلم للغاية " و في ما يلي نستعرض أهم الإصلاحات الذاتية التي اتبعتها الجزائر :

#### I- إعادة الهيكلة :

تتمثل عملية إعادة الهيكلة في إحلال هيكل أفقية محل التكامل العمودي للمنظومة الإنتاجية الذي هو من خصوصيات الاقتصاد القائم على التخطيط المركزي ، و ذلك باعتبار تلك الهياكل الأفقية أكثر ملائمة للمساعدة على تحقيق لا مركزية الاقتصاد و بالتالي حسن أدائه.

إن إعادة هيكلة المؤسسات تعني تعويض الفروع بمؤسسات متعددة ذات حجم مصغر استنادا إلى مبدأ التخصص في الأنشطة ، و فعلا فمن الأهداف المصرح بها في المرسوم المتعلق بإعادة الهيكلة نجد ما يلي :

- إدخال مزيد من المرونة بالسعى إلى تخصيص المؤسسات، و الفصل بين مهام الإنتاج و التوزيع و تقليص أحجامها.

- اللامركزية قصد النهوض بالاقتصاد المحلي و الجهوي ، و هذا ما جسده إقامة مقرات للشركات خارج العاصمة ، و في مختلف أنحاء الوطن.

- تعزيز أدوات التخطيط للوفاء بالاحتياجات الاجتماعية المتزايدة بسرعة.

و لمزيد من فهم فكرة إعادة الهيكلة و رسم خطوط تطويرها يجب الرجوع إلى منطقها الأول، أي القرارات الأولية المتخذة قصد تنفيذها.

أنشأت لجنة مختصة في نوفمبر 1979 لدراسة مسألة اللامركزية و أنسنت هذه الفكرة إلى مجهود إعادة التنظيم الداخلي للمؤسسات العمومية الكبرى مع تعزيز هذه المؤسسات و تقويتها و ذلك مثل : شركة

سوناطراك أو الشركة الوطنية للحديد والصلبتين انتظمتا في شكل أقسام ودوائر تزداد استغلالاً أكثر فأكثر ، و في نهاية 1983 تمت تجزئة نحو مئة مؤسسة عمومية كبيرة تضم ثلاثة أرباع النشاط الاقتصادي إلى 500 مؤسسة جديدة تقريباً.

تشير إلى أن هذه السياسة لم تنجح باعتبار أن المؤسسة الوطنية كانت تشكو من ضعف في تسييرها الداخلي موازاة مع جهاز إنتاجي عمومي ذي تكاليف مرتفعة، و يرجع كل هذا إلى الأسباب التالية :

- تكامل المؤسسة الوطنية و تركيزها .
- عدم التخصص.
- ضعف النظام الاقتصادي و ثقله
- اتجاه المؤسسات الاقتصادية إلى نشاطات اجتماعية.
- ضعف كفاءة الهياكل الداخلية .
- نقص استعداد العمال لهذه المرحلة.

## II - سياسة التطهير المالي :

تتمثل هذه السياسة في تطهير وضعية الممتلكات المنحازة من قبل المؤسسات العمومية أي مسح كل ديونها من أجل الانتقال إلى مرحلة استقلالية التسيير .

## III - سياسة استقلالية المؤسسات :

- جاءت إصلاحات الاستقلالية لتفصل و بشكل واضح بين حق الملكية في رأس المال من طرف المؤسسة و صلاحية الإدارة و التسيير فيها ، فأصبحت المؤسسة تتمتع بشخصية معنوية مستقلة عن الدولة كمالك مساهم في رأس مال المؤسسة حيث يعبر عن هذه الملكية بأسمهم دون حق التسيير حيث تم هذه المساهمة عن طريق المساهمة عن طريق تحويل هذه الأسهم إلى حصص عينية أو نقدية و جعلها تحت تصرف المؤسسة حسب المادة 698 من القانون التجاري ، و عليه فإن عملية استقلالية المؤسسات العمومية ماليا و إداريا يعد إنقطاعا عن مرحلة التسيير الإداري لهذه المؤسسات التي مر بها الاقتصاد الوطني في الفترات السابقة و في هذا التوجّه قدمت الحكومة خصوصاً منذ سنة 1988 مجموعة كبيرة من مشاريع القوانين إلى المجلس الشعبي يزيد عددها عن 60 مشروع قانون أكثر من 80% منه صدرت في فترة 1989-1991م .

- تنص المادة 58 من القانون التوجيهي للمؤسسات الاقتصادية العمومية 88-01 على " لا يجوز لأحد أن يتدخل في إدارة و تسيير المؤسسة العمومية خارج الأجهزة المشكلة قانونيا أو المعاملة في إطار الصالحيات الخاصة بها " غير أن المشاكل البيروقراطية لم تسمح لها بحرية إنشاء علاقات مع محطيها رغم المزايا التي جاءت بها إصلاحات 88 و المتمثلة في :

- أ - تتمتع المؤسسة العمومية بشخصية معنوية ، بحيث الدولة مالكة لكن غير مسيطرة .
- ب - مبدأ الاستقلالية المالية يجب أن يتحكم في نمو النشاط الاقتصادي الوطني، غير أن الأهداف التي كانت مرجوة لم تتحقق للأسباب التالية :
  - 1 - استمرار تدخل الجهات الوصية .

- 2 - ضغوط على الموارد الخارجية (مشكل المديونية الخارجية )
- 3 - تأخر في عملية إعاش و إعادة هيكلة المؤسسات .
- 4- تحديد صلاحيات و طريقة تسيير أجهزة الإدارة و تسيير و مراقبة المؤسسات العمومية الاقتصادية و النتائج الاقتصادية المترتبة عنها.

#### IV - سياسة الخوصصة :

إن عملية الخوصصة تمس المؤسسات التي ليست لها إمكانية الاستمرار كمؤسسة عمومية كما كانت. سواء لظروفها السيئة أو لاعتبارها غير استراتيجية بالنسبة للدولة و لقد حدده الأمر رقم 22 - 95 المؤرخ سنة 1995م، و حدد قواعدها العامة خاصة تلك التي تمتلك فيها الدولة و الأشخاص المعنويون التابعون للقانون العام بصفة مباشرة أو غير مباشرة جزء من رأس المالها أو كله ، و بهذا تعني الخوصصة القيام بمعاملات تجارية تتجسد في تحويل ملكية كل الأصول المادية و المعنوية في مؤسسة عمومية، أو جزء منها أو كل رأس المالها أو جزء منه لصالح أشخاص طبيعيين أو معنويين تابعين للقانون الخاص و هي تجمع عددا من التقنيات.

- 1- المساهمة العمالية ، و هي تعني دخول العمال كشركاء في جزء من رأس مال الشركة العمومية .
- 2- رفع رأس مال المؤسسة، تقوم المؤسسة العمومية بإصدار أسهم جديدة للاكتتاب من طرف القطاع الخاص بحيث يمكن أن تكون حصة الدولة ضمن رأس المالها ، و بهذا تستطيع أن تعيد تمويل المؤسسة و تعديل هيكلها .
- 3- طرح عام للأسهم و هي عملية بيع أسهم من رأس المالها أو كله بشكل شفاف سواء بسعر ثابت أو بالزيادة و في هذه الحالة يسعى الخواص المتقدمون إلى الشراء لاستثمار أموالهم.
- 4- بيع أصول المؤسسة العمومية ، و هي الحالة التي نص عليها القانون رقم 88 - 01 في حالة توقف التسديد يمكن للمحكمة أن تأمر تصفية المؤسسة ببيع أصولها في مجموعة منفصلة جزئية أو كلية.

#### الفصل الثالث : لجوء الجزائر لصندوق النقد الدولي

#### المبحث الأول : دور صندوق النقد الدولي في إدارة أزمة المديونية

لقد تطور دور صندوق النقد الدولي في إدارة أزمة المديونية العالمية بشكل ملحوظ سواء من حيث مساحته المعتبرة في التمويل المنوح للبلدان المختلفة أو من حيث التأثير الكبير على التمويل المناسب من المصادر المتعددة الدولية و الجهوية الحكومية و الخاصة ، أو من حيث مساحتها القوية في إعادة هيكلة اقتصadiات البلدان المختلفة الشديدة المديونية وفق برنامج يفرضه و يشرف على تنفيذه و يتبع نتائجه كشرط أساسى من شروط اتفاقيات إعادة الجدولة.

#### الجزائر و صن د :

تميزت السنوات الأخيرة من عقد الثمانينات بتفاقم أزمة المديونية في الجزائر، فقد تطورت ديونها الخارجية بلغت أكثر من 34 مليار \$ كما استمر التزايد الخطير لمعدلات خدمة الدين التي أصبحت تلتهم أكثر من 80% من حصيلة الصادرات، و تطورت خدمة الديون من 0.3 مليار \$ سنة 1970 إلى 5 مليارات \$ سنة

1987 إلى 7 ملايير \$ سنة 1989 إلى أكثر من 9 ملايير \$ سنة 1992 و أكثر من 9.05 مليار \$ سنة 1993 مع العلم أنها انخفضت إلى أقل من ذلك بموجب اتفاق إعادة الجدولة، فبلغت 4.250 مليار \$ سنة 1994 و 4.244 مليار \$ سنة 1995 و بلغ معدل خدمة الدين 38% في سنة 1995 و انخفض إلى 33% سنة 1996 بسبب التأجيلات في تسديد الديون المرتبطة بعملية إعادة الجدولة فأصبحت الحكومات غير قادرة على تمويل وارداتها الضرورية من السلع الغذائية و الوسيطة و المعدات الرأسمالية و وبالتالي أصبحت عاجزة عن تسديد مستحقات خدمة دينها كنتيجة لعدم جدوا البرامج المطبقة

إعادة الجدولة : تعني إعادة ترتيب الدين الخارجي و عادة ما تكون بتأخيل مواعيد دفع ذلك الدين و بذلك تكون إعادة الجدولة أحد الطرق التي تلجأ إليها الدول التي تعاني من ضائقة مالية و عجز في دفع ديونها الرئيسية و الفوائد المرتبطة عنها و التي يكون من أهم أسبابها :

- انتهاج سياسة اقتصادية كلية غير واقعية تؤدي إلى إحداث عجز في ميزان المدفوعات .
- المغالاة في الاقتراض من الخارج بشكل يتجاوز قدرة الدولة على الوفاء بديونها .
- إتباع طرق اقتراض غير مناسبة في المغالاة في تضخيم الديون قصيرة الأجل أو التقييم الخاطئ لمواعيد الدفع بشكل يؤدي إلى تزاحم تلك المواعيد .
- التأثر بأحداث خارجة عن إرادة الدولة .

و يكون أمام الدولة المدينة عادة ثلاثة خيارات :

1. وقف دفع الديون إلا أن هذا الخيار يرتب فقدان مصداقية الدولة المعنية الشيء الذي يصعب عليها الحصول على قروض أخرى. بل قد يتم الإعلان عن إفلاس تلك الدولة و الحجز أو مصادرة أو بيع أملاكها بالخارج تعويضا عن الدين.
2. محاولة الوفاء بتسديد الديون بانتهاج سياسة تقشفية تحد من خروج العملة الصعبة كالحد من الاستيراد إلا أن هذه السياسة صعبة من الناحية الاقتصادية و الاجتماعية.
3. طلب البلد المعنى إعادة جدولة ديونه كما يمكنه طلب إعادة تمويل الدين .

#### خيارات إعادة الجدولة :

كانت السلطات الجزائرية ترفض دوما اللجوء إلى خيار إعادة الجدولة ابتداء من حكومة قاصدي مرباح إلى حكومة بلعيد عبد السلام ، و مع الإشارة إلى أن حكومة مولود حمروش طلبت مساعدات صندوق النقد الدولي ، أما حكومة رضا مالك فقد أبدت حسن النية في قبول إعادة الجدولة التي كان لها آثار سلبية على المجتمع الجزائري ، و كان هناك مبررين على الحكومات المتعاقبة في رفض إعادة الجدولة :

1. الوضعية المالية الحسنة في تلك الآونة ، وكانت الجزائر تقوم بتسديد مستحقاتها نتيجة لعوائد الصادرات من النفط و الغاز قبل تدهور أسعارهما.
2. مبرر سياسي حيث كانت الجزائر ترفض هيمنة الخزينة الفرنسية بحكم كونها الدين الأساسي لها فإذا قبلت الجزائر إعادة الجدولة فإنها حتما ستتخضع لشروط فرنسا من خلال المفاوضات التي تجري في نادي باريس .

أما الأسباب التي دفعت بالجزائر لإعادة جدولة ديونها الخارجية فنوردها بإيجاز في ما يلي :

1. ظهور العجز في ميزان المدفوعات عام 1992 نتيجة زيادة الإنفاق من أجل تنشيط الاقتصاد و ذلك بزيادة الاستثمار من جهة و تموين إعادة تأهيل الشركات و المؤسسات من جهة أخرى.
  2. ضرورة توفير ما يقارب 7.6 مليار دولار و هو ما يحتاج إليه الاقتصاد الجزائري آنذاك لاستمرار دور الإنتاج، خاصة أن إمكانية الحصول على قروض جديدة أصبحت صعبة جداً نتيجة لتردي الأوضاع الاقتصادية و تهميش الطاقات ذات الخبرة .
  3. التراجع المسجل في أسعار النفط و هو من أهم الأسباب حيث تراجعت إيرادات تصدير النفط و الغاز الطبيعي نتيجة لانخفاض الأسعار حيث انخفض سعر برميل النفط من 21 دولار عام 1991 إلى 15 دولار للبرميل عام 1994 ، فبعد أن كانت إيرادات الجزائر من النفط و الغاز تقدر بـ 10 مليار دولار تراجعت و أصبحت تقدر بـ 8 مليار دولار في حين قدرت خدمة الدين بـ 9.3 مليار دولار و هذا يجعل ميزان المدفوعات عاجز بقيمة 1.3 مليار دولار .
  4. ارتفاع حاد في التضخم بالإضافة إلى عمل عدد كبير من المصانع بنحو 50% من طاقتها بسبب العجز في استيراد قطاع الغيار و الآلات الصناعية و هروب الكفاءات .
  5. امتناع بعض الدول عن منحها القروض للجزائر فمثلاً فرنسا امتنعت عن فتح قروض جديدة للجزائر إلى أن تستطيع هذه الأخيرة الاتفاق مع صندوق النقد الدولي ذلك لأن فرنسا تعتبر من أكبر دائني الجزائر.
- مفهوم إعادة الجدولة : هي إعادة هيكلة جدول السداد الأصلي لدين معين أو مجموعة من الديون بصورة تؤدي إلى تأخير أجل السداد بتوزيع الأقساط المستحقة على عدة سنوات بشروط محددة تلتزم بها الدولة أهمها :

1. الالتزام بتطبيق برنامج التصحيف الاقتصادي و تتعهد بتنفيذها و إتاحة المجال لمتابعتها من طرف خبراء الصدق على مدى القصير و خبراء البنك الدولي و مؤسسه لبرنامج التكيف الهيكلي في المدى الطويل .

و يتمثل برنامج التصحيف الهيكلي في العناصر التالية :

  - إلغاء الرقابة على الصرف و تحرير التجارة الدولية
  - التخفيض من قيمة العملة .

- مراقبة عجز الدولة و التخفيض من النفقات العمومية و رفع الدعم عن أسعار السلع الاستهلاكية

- خوصصة القطاع العام
2. محاولة تحسين ميزان المدفوعات .

▪ إعادة التمويل : هي محاولة تدبير قرض جديد قصير و متوسط الأجل قيمته الدين المستحق يسدد مع حصيلة القرض ، فهو إذا اقتراض الجديد من أجل تمويل الديون السابقة المستحقة الأداء ، غير أن الاعتماد الكبير في خدمات الديون على قروض إعادة التمويل له مخاطرة متصاعدة لأنها تؤدي بالتدريج إلى تزايد

حصة القروض القصيرة ضمن إجمالي الديون و هذا النوع من القروض يتميز بأسعار مرتفعة و انعدام فترات السماح.

#### شروط إعادة الجدولة:

1. يتحمل البلد المدين دفع فوائد التأخير على أقساط الدين المؤجل حتى لا يتمادي في طلبات إعادة الجدولة، و تكون أسعار فوائد التأخير أكبر من أسعار الفوائد الرسمية على القروض التي تعاد جدولتها.
2. تعهد البلد المدين بإجراء سلسلة من التغيرات الاقتصادية الرأسمالية انطلاقا من توصيات برامج صندوق النقد الدولي يبين فيها كيفيات التغيير و مدته و يترجم البلد المدين هذا الاتفاق على شكل رسالة النية .

\* دور صندوق النقد الدولي في مفاوضات إعادة الجدولة :

إن المفاوضات التي تجري في إعادة الجدولة لها دوافع رئيسية من أهمها :

1. الديون الرئيسية : و هي الديون التي تمنحها الدول و المؤسسات الرسمية التابعة للحكومات أو مؤسسات دولية، و عادة تجري هذه المفاوضات في إعادة جدولة الديون الرسمية في نوادي الدائنين و من أشهرها نادي باريس.
2. ديون البنوك التجارية: أصبحت الديون التجارية مصدرا هاما للتمويل الخارجي لمجموعة كبيرة من الدول المختلفة، لها تأثير كبير على بلدان العالم الثالث من خلال عملية إعادة الجدولة التي تقود مفاوضاتها البنوك الدائنة الرئيسية في نادي لندن عادة الذي يضم تكتلات البنوك التجارية للتفاوض حول الديون غير الرسمية و الخاصة.

**المبحث الثاني : علاقة الجزائر بالصندوق .**

مباشرة بعد الاستقلال انضمت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي بتاريخ 26/09/1963 حيث كانت حصتها تقدر بـ : 623.1 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (D.T.S) لترتفع إلى 941.4 مليون (D.T.S) في أوت 1994 حيث تمثل زيادة قدرها 51.1% من حصتها في الصندوق حيث بعد التعديل التاسع استفادت الجزائر بزيادة حصتها حيث أصبح صوتها يقدر بـ : 9394 أما المبلغ المخصص لها إجمالا هو 128.640.000 (DTS).

**المبحث الثالث : اتفاقيات الجزائر مع الصندوق قبل إعادة الجدولة .**

**المطلب الأول : اتفاق الاستعداد الإنثمي سنة [ 1989 – 1991 ]**

▪ اتفاق الاستعداد الإنثمي سنة 1989 :

بعد التوترات الاقتصادية خاصة الخارجية التي شهدتها السوق النفطية و التي أثرت سلبا على الاقتصاد الوطني مما دفع السلطات الجزائرية إلى تبني برنامج اقتصادي تمثلت محاوره الكبرى فيما يلي :

- مراقبة صارمة للنقد و القرض .
- تحسين الوضعية المالية العامة .

- العودة إلى حقيقة الأسعار ، خاصة سياسة الصرف و من أجل تمويل هذا البرنامج عمدت السلطات الجزائرية إلى الاستعانة بصندوق النقد الدولي تم على إثره عقد اتفاق مع هذا الأخير بعد تحرير رسالة النية في 28 مارس 1989، و ما يميز هذا الاتفاق أنه كان في سرية تامة .

و لقد تضمنت رسالة النية: العمل على تطبيق سياسة سعر الصرف ، تشجيع سياسة إحلال الواردات و توفير مستويات مناسبة من احتياطات الصرف الدولية، التوحيد التدريجي لسوق الصرف الموازي و الرسمي خلال 3 سنوات.

#### اتفاق الاستعداد الائتمانى سنة 1991:

تم بموجب هذا الاتفاق المنعقد في 03 جوان 1991 و الممتد إلى غاية مارس 1992 حصول الجزائر على قرض بمبلغ 300 مليون وحدة حقوق سحب خاصة على أربع أقساط بحيث كل قسط يحدد بمبلغ 75 مليون (D.T.S) و قد سحب الجزائر ثلاثة أقساط على النحو التالي :

الأول في جوان 1991 ، الثاني في سبتمبر 1991 ، الثالث في ديسمبر 1991 في حين لم يسحب القسط الرابع الذي كان من المفروض في مارس 1992 حيث تم تجميده لعدم احترام حكومة غزالي مضمون رسالة النية المحرر في 27 أبريل 1991 حيث اصطدم تنفيذ هذا البرنامج بإضرابات سياسية حملت الحكومة على تحقيق السلم الاجتماعي و تنظيم الانتخابات التشريعية الشيء الذي حال دون التطبيق الصارم للبرنامج و حاولت الحكومة التوفيق بين الأمرين من خلال دعم مقطوع مقدم من الميزانية .

#### المطلب الثاني : أوضاع الجزائر قبل إعادة الجدولة [ 1992 - 1993 ]

بعد استقالة حكومة أحمد غزالي في 08 أوت 1992 تولى السيد بلعيد عبد السلام رئاسة الحكومة الجديدة حيث نادت هذه الأخيرة بالتعامل مع الصندوق بإتباع سياسة الاعتماد على النفس التي لم تنجح لعدة أسباب قد يكون أهمها ضعف الموارد المتاحة و قد لجأت الجزائر إلى الصندوق في عهد حكومة رضا مالك ، و لقد شاهدت الجزائر قبل إعادة جدولة ديونها وضع متآزم اتسم بما يلي :

- تدهور المالية العامة التي ازدادت حدتها بظهور عجز مالي للخزينة قدر بـ : 9% من الناتج الداخلي الخام الأمر الذي أحدث ضغوط و زيادة حجم الدين العام .

- تدهور شروط التبادل و حدوث اختلال على مستوى ميزان المدفوعات .

- نمو مفرط للكتلة النفطية قدر بـ : 21.2% و بالمقابل انخفاض في حجم الإنتاج

- وصل معدل التضخم إلى 32% و 20.8% سنوي 1992 ، 1993 على التوالي

- انخفاض الإيرادات المتأنية من الصادرات و اللجوء للواردات مما أثر سلبا على ميزان المدفوعات .

- ظهور صعوبات هيكلية خاصة لقطاع الفلاحة و قطاع البناء .

#### المبحث الرابع : مرحلة إعادة الجدولة و الاتفاقيات المصاحبة لها :

#### المطلب الأول : إعادة جدولة الديون الخارجية :

لقد وجدت الجزائر نفسها مضطرة إلى إعادة جدولة ديونها الخارجية و لكنها لم تستطع القيام بها إلا مقابل اتفاق مع الصندوق الذي ألزم البلاد بتنفيذ برنامج الاستقرار و التصحيح و السؤال المطروح هو معرفة

ما إذا كان تفزيذ هذا البرنامج تنفيذاً قد سمح بتحقيق الأهداف الأصلية أي توفير الشروط لتحقيق استقرار دائم وإنعاش اقتصادي متواصل .

ثم الحصول على إعادة الجدولة الأولى مع نادي باريس في نهاية ماي 1994 في أعقاب اتفاق تحقيق استقرار لمدة سنة مع الصندوق، تم في هذه العملية إعادة جدولة ما قيمته 400.4 مليون دولار على 16 سنة منها 4 سنوات مغفاة من الدفع و عليه فإن خدمة الديون بمقدار المبالغ المعاد جدولتها لا يستأنف إلا في شهر ماي 1992 ، و تعرف الطريقة المعتمدة بالطريقة المختلطة أو المشتركة و تمثل في سداد استحقاقين في السنة أحدهما في 30 ماي و الثاني 30 نوفمبر و هي تدريجية لأن المبالغ المصروفة بمقدار خدمة الدين عند انقضاء فترة الأعباء ستترافق تدريجياً و هكذا نسبة 52% من المبالغ سيتم دفعها على مدى 9 سنوات و نسبة 48% الباقي ستدفع خلال السنوات الثلاثة الأخيرة .

و من ناحية أخرى فإن الصندوق يقدم مبلغ 260 مليون دولار لدعم ميزان المدفوعات و فترة سدادها هي 05 سنوات، ثلاثة منها مغفاة من دفع خدمتها و عليه فإن مبلغ 240.5 مليون دولار هو الذي يحرر فوراً لعملية سحب مبلغ 840 مليون دولار ، و قد ساعدت إعادة الجدولة المبرمة سنة 1994 على خفض قسط خدمة الدين حسب جداول المديونية إلى 35.5% بدلاً من 35.5% لو أن هذا الاتفاق لم يبرم ، و ابتداء من 1995 ارتفع هذا القسط إلى 84%.

تقدمت الجزائر مرة ثانية أمام نادي باريس في جويلية 1995، و تقدمت المرة الأولى أمام نادي لندن للحصول على اتفاق إعادة جدولة ديونها الخاصة و لم تتحقق هذه الأخيرة إلا في جويلية 1996 و قد وصلت المبالغ المثبتة بموجب اتفاقين إلى 07 مليارات و 2.3 مليار دولار على التوالي و عليه فإن مجموع 14 مليار دولار كان موضوع إعادة الجدولة و ساهمت عمليات التمويل الاستثنائية التي منحتها مختلف هذه المؤسسات المتعددة الأطراف في رفع هذا الرقم إلى 20 مليار دولار فإعادة الجدولة هي عملية تمثل في تخفيف عبء الديون و كذا تلطيف مفعول الاستحقاق .

إن الوضع المتأزم الذي شهدهته الجزائر قبل 1994 دفع السلطات الجزائرية إلى عقد اتفاق ثالث في أبريل 1994 مع الصندوق مدته سنة كاملة يتم من خلاله إعادة جدولة الدين الخارجي حيث جددت رسالة القصد و التي تتضمن استراتيجية اقتصادية تتماشى مع الصندوق و التي تضمنت النقاط التالية :

- العمل على تحقيق معدل الناتج الداخلي الخام (P.I.B) بين 03% إلى 06% وذلك خلال سنة 1994 - 1995 .

- تقلص معدل التضخم و خلق مناصب شغل و توفير السكن من خلال إعطاء الأولوية لقطاع البناء و عليه فإن البرنامج يسعى إلى عودة وثيرة النمو و تحقيق التوازنات الداخلية و الخارجية .
- و من أجل تحقيق هذه الأهداف تم الاعتماد على الإجراءات التالية :
  - إعادة توازن الأسعار من خلال تخفيض مراجعتها و رفع الدعم عنها و فتح المجال أما ميكانيزم السوق لتحقيق هذه الغاية .
  - انخفاض الدينار إذ وصل إلى 01 \$ مقابل 36 دج سنة 1994 .

- الاعتماد على تحرير التجارة الخارجية .
  - القضاء على العجز الميزاني المقدر بـ : 5.9% من الناتج الخام سنة 1993 و كذلك عجز الخزينة المقدر بـ : 9.2% في نفس السنة و ذلك من خلال تصحيح الأجور و رفع الدعم عن أسعار الاستهلاك و الإنتاج الزراعي و كذلك الشبكة الاجتماعية .
- باعتبار الصندوق لا يهمه إلا تحقيق النتائج مع غض النظر عن الآثار، نورد أهم الآثار التي ترتب :
1. ارتفاع نسبة السلع المحددة و أسعارها إلى 84% من إجمالي السلع المدرجة في مؤشر أسعار المستهلك، كما تم رفع أسعار النقل و الهاتف و الخدمات البريدية ما بين 20% إلى 30%.
  2. ارتفاع أسعار المواد الغذائية بـ : 40% رغم ارتفاع أسعار المحروقات و هذا راجع إلى رفع الدعم الذي كانت تتحمله الخزينة و كذلك تخفيض النفقات بمبلغ 25.7 مليار دولار.
  3. وصل معدل التضخم إلى حدود 29% مقابل 38% كانت متوقعة في البرنامج.
  4. تخفيض مديونية الحكومة اتجاه النظام المصرفي بمبلغ 22مليار دولار.
  5. تقليل العجز الكلي في الميزانية العامة بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي إلى 4.4% مقابل 5.7% المقدرة في البرنامج الحكومي.
  6. ارتفاع الائتمان المحلي بنسبة 10% مقابل 14.2% و كانت مقررة في البرنامج .
- المطلب الثالث : مضمون اتفاق القرض الموسع [ 1995 – 1998 ] .**

يمتد هذا القرض المتوسط المدة من 01 أبريل 1995 إلى مارس 1998 بمبلغ 1.169.28 (و.س.خ) و هذا ما يعادل 127.8% من حصة الجزائر و قد وافق صندوق النقد الدولي على تقديم هذا القرض بعد إرسال الحكومة الجزائرية خطاب النوايا الذي يتضمن برنامج التصحيح الهيكيلي و تمثلت المحاور الكبرى في هذا البرنامج في :

1. إنشاء سوق بين البنوك بالعملة الصعبة و إنشاء مكاتب الصرف ابتداء من جانفي 1996.
2. تخفيض الضريبة الجمركية بنسبة 50% كحد أقصى.
3. تحرير الأسعار و إعادة إصلاح دعم أسعار الفلاحة.
4. ترشيد تسبيير النفقات و تقليل الأجور و الحد من الزيادة في العملة.
5. إنشاء الصندوق الوطني للتشغيل الخاص بالشباب و ذلك بالتعاون مع الصندوق و البنك الدوليين و وضع نظام التأمين و البطالة لا سيما بعد اعتماد فكرة تسريح العمال و التقاعد المبكر و معدلات البطالة المتزايدة .
6. تحرير الأسعار و رفع الدعم النهائي على أسعار الحبوب و الحليب و إصلاح النظام العقاري الخاص بالقطاع الفلاحي.
7. تحرير التجارة الخارجية و تخفيض الرسوم الجمركية .

و من أجل تحقيق هذه المحاور وجب مواصلة تطبيق إجراءات أكثر عمقا من شأنها تحقيق الانتعاش الاقتصادي الكلي تمثلت فيما يلي :

1) إتباع سياسة ميزانية صارمة من خلال التحكم في تسيير المالية العامة و التي تعمل على تحقيق فائض ابتداء من (1996 – 1997).

2) إتباع سياسة نقدية صارمة من أجل موصلة الضغط على التضخم و تحفيز الأعوان الاقتصاديين على الرفع من مدخلاتهم .

3) إصلاح القطاع العام و تطوير التجارة الخارجية .

4) إعادة هيكلة نظام الحماية الاجتماعية بالنسبة للطبقات الأكثر حرمانا من خال :  
أ. إنشاء الصندوق الوطني للتشغيل الخاص بالشباب .

ب. وضع نظام لتأمين البطالة كحل مؤقت لعملية تسريح العمال و التقاعد المسبق.  
ت. التركيز على الاستثمار الخاص بالسكن بالتنسيق مع البنك الدولي.

**المطلب الرابع : إعادة إصلاح القطاع العام و خصوصاته :**

منذ انطلاق العمل التموي في الجزائر خصوصا سنة 1967 يطرح موضوع إعادة هيكلة القطاع العام و إصلاحه على بساط التفكير و التطبيق لأنه موضوع إعادة تنظيم القطاع وفق السياسات المنتهجة من قبل السلطة العمومية . جاء هذا التنظيم بما يلي :

1. إعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري حيث نمط التسيير الذاتي للشركات الوطنية سنة 1963 كان خاضع لعلاقات التنظيم الاستعماري.

2. نمط التسيير الاشتراكي سنة 1971 كصورة ثانية .

3. نمط تسيير المؤسسات في إعادة هيكلة المؤسسات سنة 1980 .

4. مساهمة صناديق المساهمة 1988 في توجيه المؤسسات العمومية الاقتصادية.

5. التوقيع على اتفاقية ستاند باي (STAND BY) مع الصندوق الذي تضمن ما يلي :

▪ تحرير الأسعار من التحديدات الإدارية و الدعم المالي للخزينة العامة للدولة.

▪ تخفيض سعر صرف العملة الوطنية بنسبة 50% مع تحرير التجارة الخارجية.

▪ تحرير المؤسسات العمومية أي استقلاليتها و خصوصيتها إما بالملكية الخاصة أو التسيير حسب ما تعلمه قواعد و أسس اقتصاد السوق.

إن سياسة إعادة الهيكلة للمؤسسات العامة بمعناه الخاص هو انسحاب الدولة من جميع المعاملات الاقتصادية ذات الطابع التناافسي لفائدة القطاع الخاص كمالك أو مسير لتبقى محافظة على ممارسة ثلاثة وظائف هي :

أ - وظيفة المنظم : الذي يسهر على وضع الشروط القانونية و التنظيمية للاقتصاد الوطني.

ب- وظيفة الحامي : للمواطن كمستهلك للحصول على السلع و الخدمات.

ت - وظيفة المنشط: للتنمية عن طريق تطبيق سياسات مالية و نقدية موافقة.

▪ تخلص مما سبق بأن الجزائر قد أبرمت مجموعة من الاتفاقيات مع صندوق النقد الدولي كمقدمة لعقد اتفاقيات مكملة لها تتعلق بإعادة جدولة جزء من الديون في السابق ثم إعادة جدولتها اعتبارا من سنة 1994 .  
فأول اتفاق مع صندوق النقد (Stand By) تم في 30 ماي 1989 و ثاني اتفاق معه كان في 03 جوان 1991 و

قد ابرم في سرية تامة عكس الاتفاق الأخير الذي ابرم في بداية 1994 و الذي انبثق عن برنامج الاستقرار الاقتصادي القصير المدى الذي يغطي الفترة من 01 أبريل 1994 إلى 31 مارس 1995 و اتفاق آخر سنة 1995 تم بموجبه الالتزام ببرنامج التعديل الهيكلی المتوسط المدى الذي يغطي الفترة من 31 مارس 1995 إلى 01 أبريل 1998 و بالموازاة مع ذلك عقدت مجموعة من الاتفاقيات مع البنك الدولي بدءاً من اتفاقية سبتمبر 1989 إلى اتفاق جوان 1991 فاتفاقيات سنة 1994 و في نهاية شهر ماي 1996 تم إمضاء اتفاق برنامج التعديل الهيكلی مع البنك العالمي لمدة سنتين. إن هذه الاتفاقيات مهدت لعقد اتفاقيات إعادة الدولة و ساعدت على توفير التمويل من قبل الصندوق و البنك منذ 1994 إلى 1998 وصل إلى 3 مليارات \$ فضلاً عن إعادة جدولة أكثر من 16 مليار \$ من الديون العامة و الخاصة و هذا يعني إتاحة تمويل مشروط تتجاوز قيمته 19 مليار \$ خلال الفترة 1994 - 1998 .

#### **المبحث الخامس : الآثار الاقتصادية و الاجتماعية لبرنامج التصحيح الهيكلی**

##### **المطلب الأول : الآثار الاقتصادية :**

لقد تم تحقيق آثار اقتصادية لا يمكن إنكارها على عدة مستويات حيث تم تحقيق فوائد مالية و تجارية، و في هذا المنظور سندرج آثار التصحيح على قطاعات الصناعة، المحروقات و كذلك الزراعة و الإنتاج و التجارة الخارجية.

##### **القطاع الصناعي :**

لقد شهدت مختلف القطاعات الصناعية حالة انكمash لكن بدرجات مختلفة حيث تم انخفاض الإنتاج و طلب الاستخدام و تدهورت مالية المؤسسات و حلت العديد منها.

هدم البنية المالية للمؤسسات : إن خسائر الصرف الناجمة عن قيمة الدينار تسبّب للمؤسسات الصناعية في مكشوف مصرفي في بعض الحالات و أمام هذا الوضع لا تجد المؤسسات مناصاً للرّضوخ لأسعار فائدة جهنمية و عليه فإن هدم البنية المالية للمؤسسة يرجع كذلك إلى :

- خسائر الصرف و المقدرة بـ 60 مليار دينار بالنسبة إلى مجموع القطاع الصناعي نهاية 1995.
- عدم تسويق منتجاتها بسبب قلة رواج سلعتها و نفقاتها في السوق لعدم الطلب عليها و المنافسة الأجنبية حيث بلغ المخزون 61 مليار دينار في سنة 1998.
- ضعف القدرة على التصدير.

##### **القطاع الفلاحي :**

تعتبر الفلاحة على أكثر من صعيد قطاعاً استراتيجياً حيث يشغل حوالي 25% من اليد العاملة، و يتميز القطاع الفلاحي بضعف المردودية و تأخر في رأس مال المنتج كما يتميز بنقص فادح و تقدير في الهياكل التي تسقى الإنتاج و التي تليه و هذا ما يفرض تبعية إلى الخارج.

قطاع النقد و المالية : من المعلوم أن سياسة الاستقرار و التصحيح تستوجب في نظر المختص في النقد الحد من عرض النقود و يتحقق هذا من خلال تقليص ميزانية الدولة كما تشمل القيود المالية المتمثلة في تجميد

الأجور و الحد من عدد الموظفين و نفقات التسيير و الاستثمار العمومي و نقص الدعم على الأسعار للمواد ذات الاستهلاك الواسع.

باعتبار أن برنامج التعديل الهيكلي انتهى في شهر ماي 1998 فسنقدم عرض موجز عن عمليات التوازنات الداخلية و الخارجية و كذا التغذية التي مست هذه البنية.

#### التوازنات الخارجية :

سجل ميزان المدفوعات فائض بقيمة 803 مليون دولار عام 1998 و نتيجة زيادة الصادرات و انخفاض الواردات غير أن هذا الفائض كان بنسبة أقل مقارنة مع سنة 1997 المقدرة بـ : 5.6 مليار دولار .

#### التجارة الخارجية :

لقد تم تفكيك الاحتكارات الخاصة بالاستيراد بصدور قانون النقد و القرض في أبريل 1990 حيث يدعو هذا الأخير إلى فتح النشاط على الاستيراد و التصدير بالنسبة للمتعاملين الخواص الجزائريين و يرخص للوكاء الأجانب المعتمدين أن يستقروا في الجزائر غير أن هذا اقتصر في حقل نشاط واحد هو الاستيراد للمواد الاستهلاكية و المواد الوسيطية و قطع الغيار.

#### المطلب الثاني : الآثار الاجتماعية

أولاً: من حيث المداخيل و الاستهلاك : لقد قلصت نفقات الميزانية بخصوص التحولات الاجتماعية و لقد تم تفسير بحجج محاسبية و مالية ضرورة تقلص نفقات الميزانية للتخفيف من اختلالات توازن المالية العمومية و يعتبر هذا تناقض مع مسعى الدولة من أجل الأمن لكل مواطن من الناحية المالية و المعنوية إلى جانب هذا فقد تمخض عن تطبيق برنامج الاستقرار و التصحيح ظاهرتان فمن جهة ارتفاع فوق الأسعار و من جهة أخرى زيادة أقل سرعة في المداخيل حيث تظافر هاتين الظاهرتين يشجع الاتجاه نحو انخفاض القدرة الشرائية ، الشيء الذي يزيد من حدة فقر الطبقات المحرومة و يساعد علىبقاء عملية الإقصاء الاجتماعي المتجدد حيث أن استفحال البطالة زاد في الهاوة بين طبقات المجتمع في سياق الكсад الذي نشأ عن التصحيح الهيكلي و فصل العمال المترتب عن عملية إعادة هيكلة المؤسسات .

ثانياً : من حيث التربية و الصحة و السكن : في إطار التخفيف من نفقات الخزينة شهدت نفقات الدولة انخفاض في مجال التربية و الصحة مقارنة بإجمالي الناتج المحلي ، حيث قدرت النفقات في حقل التربية و التكوين 6.4% سنة 1996 مقابل 7.7% سنة 1993 أما نفقات الصحة فقد بقيت تقريباً كما هي حيث بلغت سنة 1996 1.5% مقابل 1.7% سنة 1993.

أما إذا تم حساب هذه النتائج فنلاحظ تراجع في نفقات التربية حيث انتقلت من 23% سنة 1993 إلى 17.8% سنة 1997 مقابل تراجع أقل في نفقات الصحة حيث انتقلت من 55.5% سنة 1993 إلى 44.7% سنة 1997.

ثالثاً : من حيث التشغيل و البطالة : بعد أربع سنوات من تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي الذي آل الأوضاع الخاصة بالتشغيل إلى التدهور نتيجة غياب استثمارات جديدة ذات شأن سواء عمومية أو خاصة ، إلى جانب الطرد المكثف للأجراء على أثر عمليات إعادة الهيكلة و حل المؤسسات.

كل هذه العوامل ساعدت على تفاقم البطالة حيث بلغت 29% سنة 1997 مقابل 24% سنة 1993 أي ما يعادل 2.3 مليون بطال و الذي يمثل فيها الشباب أكبر نسبة تقدر بـ 80% نقل أعمارهم عن 30 سنة ، و ما زالت هذه الظاهرة تخص أساسا الذكور (7.3%) رغم أن البطالة عند الإناث بنسبة 38.4% سنة 1995. و تمس خاصة المقبلين على طلب العمل لأول مرة أي عدم توفرهم على أي خبرة مهنية أما حاملي شهادات التعليم العالي فقد بلغ عدد البطلان في صفوفهم 80 ألف سنة 1996، و لقد كان لإعادة الهيكلة و حل المؤسسات القدرة الكبير في تفاقم هذه الظاهرة حيث بلغ عدد الأجراء الذين فقدوا مناصب عملهم أي الذين هم في بطالة مقننة بين 1994 إلى 1998 ما يزيد عن 360 ألف بطال إلى جانب الكساد الناتج عن عملية التصحيف الذي أسهم في تزايد العمل المنزلي و العمل غير الرسمي في نسبة الشغل فقد ارتفعت من 16% سنة 1994 إلى 17% سنة 1997.

## الخاتمة

من خلال ما تم عرضه في هذه الدراسة يتضح أن الأزمة التي آل إليها الاقتصاد الجزائري نتيجة لتبني سياسات مختلفة لم تنجح إلى حد بعيد في احتواء الأزمة.

فبعد الاعتقاد الذي كان سائدا و المتمثل في أن المشكل ظرفي يقتصر على النقص في السيولة خاصة بعد أزمة أسعار 1986 يمكن تجاوزه عن طريق اللجوء إلى القروض القصيرة الأجل غير أن هذه الأخيرة شوهت بنية الدين الجزائري و من تم ترسخت فكرة أن المشكل هيكلوي يحتاج إلى إصلاحات عميقة تبلورت أولا في محاولات إصلاح ذاتية بدأت بالفشل حيث ألت بالجزائر في الأخير في بين حبال صندوق النقد الدولي عن طريق أنواع مختلفة من القروض انتهت بإعادة جدولة ديونها الخارجية و هذه الأخيرة تعبر حسب العديد من الاقتصاديين عن فشل السياسات الاقتصادية القائمة كما أن الأرقام المدعمة لهذه الدراسة توضح مدى مبالغة مسيري الاقتصاد الجزائري لتطبيق البرنامج المفروض في إطار إعادة الجدولة .

## قائمة المراجع

1. أحمد هني، المديونية، الجزائر : المعرفة الاقتصادية ، 1992
2. ناصر دادي عدون ، اقتصاد المؤسسة ، الجزائر : دار المحمدية العامة ، 1998.
3. عبد المجيد بوزيد ، تسعينيات الاقتصاد الجزائري ، 1999.
4. قادری عبد العزیز ، دراسات فی القانون الدولي الاقتصادي ص ن د ، الجزائر : دار هومه ، 2002.
5. صالح صالحی، ماد تعرف عن ص ن د ، مجلة دراسات اقتصادية ، الجزائر مركز البحوث و الدراسات الإنسانية - البصیرة - جمعیة ابن خلدون العلمیة عدد 01، 1999.
6. الهاشمي بوجدار ، أزمة المديونية الخارجية للجزائر - أسبابها و أثارها- مجلة العلوم الإنسانية جامعة قسنطينة، عدد 12، 1999.
7. المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، مشروع التقرير التمهيدي حول الانعکاسات الاقتصادية و الاجتماعية لبرنامج التعديل الهیکلي ، نوفمبر 1998.
8. الہادی خالدی ، المرأة الكاشفة ل ص ن د مع الإشارة إلى علاقته مع الجزائر ، الجزائر : دار هومه ، افریل 1996.
9. محمد بلقاسم حسن بھلوی، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية و الأزمة السياسية ، الجزائر : مطبوعات حلب ، 1993.